PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar Al Massai**
DATE:	**24-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150 ,000**
TITLE :	**Chamber of Commerce: 3 authorities behind th disappearance of 200 drugs**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Drug – Related News**
REPORTER:	**Arefan Ratyba**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

أبرزها «قرارات الصحة»

الغرف التجارية: 3 جهات وراء اختفاء 200 صنف دواء

حددت الشعبة العامة للأدوية باتحاد الغرف التجارية ٣ جهات تقف وراء اختفاء ٢٠٠ صنف من أدوية الأمراض المزمنة من السوق المحلية تشمل البنك المركزى بسبب القيود التى وضعها على التعاملات الدولارية ووزارة الصحة ممثلة في الإدارة المركزية لشئون الصيدلية والتى اتخذت عدة قرارات أبرزها قرار تسجيل الدواء ساهمت في احتكار الشركات الأجنبية وسيطرتها على القطاع. إضافة إلى أزمة فحص المواد الخام في مصلحة الكيمياء التابعة لوزارة الصناعة والتجارة. قال الدكتور على عوف، رئيس الشعبة، أن سوق الأدوية يعانى من نقص حاد في الأصناف الضرورية بسبب عدة مشاكل أبرزها نقص الدولار ، إضافة إلى السياسات النقدية للبنك المركزى بوضع حد أقصى للاعتمادات المستندية بقيمة ٥٠ ألف دولار شهريا، رغم أنه يتم استيراد ٩٥٪ من المواد الخام ومن الممكن أن تصل إلى ٣٥٠ ألف دولار للصفقة الواحدة ، ومع تطبيق قرارات المركزى يؤدى إلى تأخر دخول الشحنات من المواد الخام إلى ٧ أشهر .

وأشار إلى أن ضعف تسعير بعض الأدوية أدى إلى تكبد الشركات المنتجة لها لخسائر ضخمة ، وبالتالى تم تخفيض إنتاجها وتسبب ذلك في نقص الكميات المعروضة منها فى السوق المصرية ، مضيفا أن الإجراءات التى تتبعها مصلحة الكيمياء لفحص المواد الخام التى تدخل فى صورة البودرة البيضاء وتستخدم فى صناعة الدواء، تستغرق وقتا طويلا فى وصولها للمصانع، مما يعطل الكثير من خطوط الإنتاج ومن ثم يتراجع المعروض من الدواء.

وأوضح رئيس الشعبة، أن السياسات التى تتبعها وزارة الصحة ممثلة في الإدارة المركزية لشئون الصيدلة حاليا تعمل لصالح الشركات الأجنبية وتساعدها على احتكار السوق المصرى وفي المقابل تقضى على الكيانات المصرية خاصة الصغيرة .

وأضاف عوف، أن هناك عددا من القرارات التى اتخذتها الإدارة المركزية لشئون الصيدلة ومنها قرار نظام تسجيل الدواء رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥، تجعل تسجيل الأدوية يقتصر على الشركات الكبرى فقط، لافتا إلى أن نظام التتبع الذى تفرضه الوزارة سوف يكلف الدولة والشركات مليارات الجنيهات ولن يتحملها سوى كبار شركات الأدوية على حساب الكيانات الصغيرة.

ودعا إلى عقد لقاء عاجل تحت رعاية وزارة الصحة وحضور كافة الجهات المعنية من البنك المركزى ووزارتى الصناعة والاستثمار لتحديد استراتيجية صناعة الدواء فى خطة ٢٠٣٠.

عوف

عرفان رتيمة